الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

22 **ربيع الاخر** 1436 –11 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

حقوق الإنسان" تطلق المرحلة الثانية من برنامج"

تأهيل المدربين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/20150210/article24780.html

واس(الدمام)
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بالمملكة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان اليوم ، برنامج تدريب المدربين في مرحلته الثانية والأخيرة بمشاركة 25 متدرباً ممن تجاوزوا المرحلة الأولى، وذلك في مقر فرع الجمعية بمدينة الدمام.
ويشارك في البرنامج الذي يستمر حتى الـ 30 من الشهر الجاري، خبراء معتمدون لدى الأمم المتحدة، يقدمون للمتدربين معلومات حول التدريب الحقوقي، وعمل تطبيقات على التدريب للتأكد من إمكاناتهم التدريبية.
وتهدف الدورة إلى تأهيل المدربين الحقوقيين المعتمدين من الأمم المتحدة، كونهم سيحصلون على شهادة من هيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية تؤكد إمكاناتهم وقدرتهم على التدريب في مجال حقوق الإنسان، حيث تتطلع الهيئة فيمن يجتاز هذا البرنامج أن يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء "شورى" ينتقدون "التعليم" والمعلم والطالب.. واختبارات "قياس"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أثخن أعضاء مجلس الشورى في نقد التعليم والمعلم والطالب، متناوبين على ضرب أمثلة تثبت تدني مستوى النظام التعليمي، وسوء بيئته صحياً وتربوياً، وأنه ينتج معلمين غير أكفاء علمياً وتربوياً، وطلاباً بسلوكيات مشينة، وتحصيلاً علمياً ضعيفاً، مشيرين إلى أن اختبارات القياس للمعلمين والطلاب أخجلت الوزارة، ما دعاها إلى إخفاء نتائج القياس – بحسب الأعضاء.

وطرح الأعضاء في 66 دقيقة مقترحات عدة على طاولة وزير التعليم الجديد، منها استقلال إدارات التعليم والجامعات، وتوفير التأمين الطبي وبدل السكن للمعلمين، وتحويل بليون ريال خُصّصت لدعم مدارس تحفيظ القرآن إلى مناشط أخرى، واعتبار ضحايا «حوادث المعلمات» شهداء واجب.

وفي جلسة أمس (الثلثاء)، عاد سقف الانتقاد للارتفاع تحت القبة بعد أن خفّت وتيرته في آخر أربع جلسات، إذ طالب أكثر من عضو بالإفصاح عن مخرجات 90 بليون ريال، خُصّصت لتطوير التعليم في الأعوام الـ 10 الماضية، إذ إن معظم مشاريع «التطوير» لا يوجد لها أثر في أرض الواقع ولم تُقوّم.

وشارك رئيس اللجنة العلمية في المجلس الدكتور مشعل السلمي بقية الأعضاء في كشف واقع التعليم من واقع التقرير السنوي للوزارة الذي بني على معلومات مغلوطة وعلى إحصاءات غير دقيقة.

وأشار السُلمي إلى أن الصحة المدرسية لم تطبق على أرض الواقع على رغم صدور قرارات من مجلس الوزراء بذلك، كما تشير نتائج الثانوية العامة والتحصيل والقدرات إلى وجود فجوة كبيرة بين متوسط الدرجات، وطالبت اللجنة باستقلالية إدارات التربية والتعليم ومنحها صلاحيات كافية إدارياً وتربوياً ومالياً. ولم يكن الطلاب بمنأى عن نقد أعضاء الشورى بعد أن ألمح أعضاء إلى انتشار سلوكيات سلبية في أوساط الطلبة، الأمر الذي دعا العضوين الدكتور عبدالمحسن المارك واللواء عبدالله السعدون إلى المطالبة بتدريس مادة لطلاب الابتدائي والمتوسط في السلوك والأخلاق، للمساعدة على محاربة الفساد، وأن يقوم الطلاب بتنظيف المدارس، لأن مفهوم «النظافة من الإيمان» الذي يدرسونه نظرياً لا تعكسه مناظر دورات المياه وأفنية المدارس.

وعلى رغم تشعب الانتقادات وتداخل المقترحات من الأعضاء، إلا أن أصوات بعضهم فرضت الهدوء تحت القبة، بعد أن كثرت الأحاديث الجانبية التي لم توقفها مطرقة رئيس الجلسة، ومنها ما ذكرته الدكتورة منى الدوسري عن تقويم المعلم، وأن الوزارة والمدرسة لا تملك صلاحية محاسبته حتى وإن كانت كفاءته ضعيفة.

كما برز صوت الدكتورة منى آل مشيط التي كشفت سوء وضع رياض الأطفال والحضانات القائمة على رغم قلتها، إلا أن خطورتها عالية، إذ إن الأطفال يحشرون بأعداد كبيرة في فصول صغيرة لا توافق حتى متطلبات السلامة للدفاع المدني.

وكانت المناهج الأقل نقداً تحت القبة، إذ لم ينتقدها بشكل مباشر سوى اللواء عبدالله السعدون، لأنها تحوي كماً هائلاً من المعلومات يجعل المعلم «المميز» في سباق مع الزمن لإنهائه.

فيما استغرب العضو الدكتور منصور الكريديس أن تتجاهل وزارة التعليم قراراً لمجلس الوزراء منذ عام 1423هـ حول مشروع وطني لمرضى التوحد وتدريسهم وصرف مكافآت لهم، إذ أثبت بحثه أن الوزارة لم تنفذ شيئاً من قرار المجلس حتى الآن.

.. وعضوات ينتصرن لمعلمات القرى النائية

< اتسمت مطالبتا العضوتين الدكتورة أمل الشامان والدكتورة حمدة العنزي بالإحساس الأنثوي، لأنهما خُصِّصَتا للنساء، إذ أسهبتا في طرح معاناة المعلمات المغتربات في القرى النائية، وما تعرضْن له من حوادث وفاة أو إصابات، تم تجاهلها من الوزارة والتعامل معها باعتبارها أخباراً على صفحات «الجرائد»!
وكان صوت الشامان سباقاً في الحديث عن حوادث المعلمات، وابتدأت بنقد قرار تقليص دوام المعلمات في المناطق النائية إلى 3 أيام، الذي اعتبرته «قراراً وليد اللحظة صدر لتخفيف الضجة الإعلامية والمجتمعية ضد الوزارة»، مشيرةً إلى أنه لم يأخذ بالاعتبار مدى التأثير في العملية التعليمية، إضافة إلى أنه لم يعالج مشكلة حوادث الطرق المتكررة للمعلمات.
واتفقت العضوتان العنزي والشامان على ضرورة أن تعامل المعلمات المغتربات معاملة شهداء الواجب، وأن يُصرف للمصابات تعويض يليق بهن، وشددت العنزي على صرف بدل «النائي» لكل معلمة تعمل في منطقة نائية.
وعلى رغم أن الصلاحيات البرلمانية في مجلس الشورى متساوية بين الرجل والمرأة، إلا أن العضوات منذ تعيينهن حظين بانتقادات شعبية، خصوصاً من النساء اللاتي لا تدركن طريقة العمل البرلماني، بسبب عدم تبني العضوات قضايا النساء تحديداً.
وهو ما فعلته العضوتان بعد الحديث عن حوادث المعلمات، إذ طالبت العنزي بالنظر في ما يُصرف من مكافآت على مدارس تحفيظ القرآن تصل إلى بليون ريال، مطالبة بتحويلها إلى مناشط أخرى أكثر تأثيراً.
فيما سخرت الشامان من الإنجازات الواردة في تقرير وزارة التعليم، لأنها توحي للقارئ بأن التعليم في المملكة نموذجي وينافس الدول المتقدمة، قبل أن تكشف عن إحصاءات وردت في مشروع تطوير التعليم تُبيّن ضعف أداء المتعلمين مقارنة بدول العالم، خصوصاً في المواد العلمية واللغة الإنكليزية.
لتطالب الشامان وزارة التعليم بالشفافية والوضوح والإعلان عن نتائج تقويم الطلاب والمعلمين، قبل أن تصف معظم قرارات وزارة التعليم السابقة بالاجتهادات الشخصية والمثيرة للتساؤل، إذ إنها لم تُبْنَ على دراسات، ولم تبرر مثل تغيير شعار الوزارة الذي كلّف الدولة الملايين.
مطالب ومقترحات الأعضاء على طاولة عزام الدخيل
الدكتورة الجوهرة أبوبشيت طالبت بسنة تحضيرية إلزامية للأطفال من سن 5 إلى 6 سنوات قبل التحاقهم بالابتدائية.
طالب الدكتور حاتم المرزوقي بـ«كوبونات» خاصة للمواطنين للدراسة في المدارس الخاصة، والدكتور سلطان السلطان يطالب بتقليص التعليم الأهلي.
مطالبات عدة لمعرفة الهيكلة الإدارية لوزارة التعليم بعد الدمج، وخريطة طريق خلال 3 أشهر لمعرفة رؤية الوزير الجديد.
اتفق أعضاء مع اللجنة التعليمية في المجلس على ضرورة استقلال إدارات التعليم في كل منطقة.
طالب أعضاء بقياس برامج ومبادرات الوزارة في التعليم والكشف عنها للرأي العام والمتخصصين، ومراجعة وضع التعليم في مجلس الشورى كل 3 أشهر.
كرر سلطان السلطان مطالباته بفصل الثقافة عن وزارة الإعلام وربطها بوزارة التعليم.
اتفق الأعضاء المداخلون على ضرورة استقلال الجامعات إدارياً ومالياً.
شدد اللواء عبدالله السعدون على ضرورة تركيز الوزير الجديد على النشاط الكشفي، لأنه يعلّم القيادة والنظام، مطالباً بإنشاء مراكز كشفية في جميع محافظات ومدن المملكة.
وافق معظم الأعضاء على مطالب اللجنة التعليمية الخاصة بدعم مشروع الصحة المدرسية، وتطبيق نماذج عالمية.

"الخدمة المدنية": لا يجوز تكليف "موظفي الأجور" بوظائف لا تتفق مع مسمياتهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
شددت وزارة الخدمة المدنية على ضرورة تمكين المعينين على لائحة بند الأجور من مباشرة أعمال الوظائف المعينين عليها، وفقاً للمسميات المحددة باللائحة، وعدم جواز تكليفهم بأعمال وظائف لا تتفق مع تلك المسميات أو مشمولة بأنظمة أو لوائح وظيفية أخرى. وأشارت «الخدمة المدنية» عبر بيان صحافي أمس، إلى أن المعينين على لائحة بند الأجور لا يعاملون من حيث أحكام كف اليد معاملة الموظفين والمستخدمين، لعدم وجود نص نظامي يجيز ذلك سواء في لائحة المعينين على بند الأجور أم نظام العمل أم نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية. وعن جواز تعيين العمال بصفة موقتة طبقاً للائحة المعينين على بند الأجور، أوضحت أنه لا يوجد في اللائحة ما يمنع من تعيينهم لفترة موقتة يتم الاتفاق عليها بين الجهة الإدارية والعامل، بشرط أن يكون التعيين على الوظائف المعتمدة باللائحة، ووفقاً للشروط والمؤهلات المطلوبة لهذه الوظائف.

"الشورى" يوافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة التي عقدها اليوم برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي استناداً للمادة الـ 23 من نظام المجلس.
وبعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة الصحية تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة الموضوع تلاها رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي على المقترح.
ويهدف النظام المقترح إلى وضع إطار لممارسة الخدمات الإسعافية وللعاملين في مجالها وتقنين المعايير والمتطلبات والاختصاصات والجوانب المهنية والأخلاقية في مختلف جوانبها، ودعم جهود التعليم والتدريب في مجالات الخدمات الإسعافية، ودعم برامج توعية أفراد المجتمع بجوانب الخدمات الإسعافية ومتطلباتها وتشجيعهم على المشاركة فيها، وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت المتاح لتقديم الخدمة الإسعافية والتفاعل مع متطلباتها.

كما يهدف النظام المقترح إلى تعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة وتقليل الأخطاء المهنية، وإيجاد مواد نظامية تعنى بالمخالفات والجزاءات المتعلقة بالخدمات الإسعافية لضمان الجودة في الخدمة وتعزيز سلامة المريض.

وناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة التعليم (التربية والتعليم سابقاً للعام المالي 1434/ 1435هـ) تلاه رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.

ودعت اللجنة في توصياتها وزارة المالية والجهات ذات العلاقة إلى دعم وزارة التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 25 وتاريخ 19 /1/ 1434هـ الخاص بالصحة المدرسية، كما طالبت في توصية أخرى وزارة التعليم بتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة، والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية واستحداث وظائف جديدة لتخصصات الإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية والإدارة.

وأوصت اللجنة بمنح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، تناول عدد من الأعضاء في مداخلاتهم جوانب عدة، مما يدخل في اختصاص وزارة التعليم، إذ طالب عدد منهم بضرورة أن تقدم الوزارة خطة للمرحلة المستقبلية بعد دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم.

وأشارت إحدى العضوات إلى ضعف مستوى معلمي المواد العلمية واللغة الإنكليزية في الفترة الأخيرة، فيما رأى أحد الأعضاء أن مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم لم يهتم بتطوير المعلمين وقال: "إن المناهج مكتظة بالمعلومات وهي لا تساعد المتميز من المعلمين، إذ أصبح الشاغل الأول لهم إنهاء المنهج وحشو المعلومات في عقول الطلاب من دون استيعاب".

فيما دعا عضو آخر إلى إسناد الإشراف الهندسي على المباني التابعة للوزارة إلى مهندسين مؤهلين لتلافي القيام بإجراء إصلاحات وترميم لمباني مدرسية تم إستلامها حديثاً، مما يعد هدراً للمال العام .

واقترح أحد الأعضاء أن يستفاد من المستشفيات الجامعية فيما يخص الصحة المدرسية، خصوصاً بعد دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التعليم، فيما اقترح آخر استحداث وظائف وكلاء للمدارس نظراً لانعكاس عمل الإدارة المدرسية على العملية التعليمية بشكل عام.

ولفتت إحدى العضوات إلى أنه على رغم تعدد المشروعات والبرامج التطويرية التي تنفذها الوزارة إلا أن العديد منها لم تكن في عام التقرير، مما تسبب في ارتباك وعدم وضوح في التقرير، وتساءلت عن الانجازات التي حققتها تلك البرامج، واقترحت أن تقوم الوزارة باستشارة بيت خبرة مختص لقياس تلك المشاريع والبرامج.

وشددت على ضرورة أن تكون المرحلة التمهيدية من عمر 5 إلى 6 سنوات إلزامية وأن تتوسع الوزارة في إنشاء رياض الأطفال.

من جانبها، لاحظت إحدى العضوات اكتظاظ صفوف رياض الأطفال واكتظاظها بالطلاب، وازدياد الموظفات اللاتي ن يقمن بأعمال إدارية مساندة في المدارس وهن يحملن مؤهلات تربوية رغم حاجة رياض الأطفال لمعلمات مختصات.

فيما طالبت عضوة أخرى بحلول جذرية لحوادث المعلمات أثناء تنقلهن لمقار عملهن، ودعت الوزارة لأن تقوم بنقل من تعرضن لحوادث إلى أماكن قريبة من سكنهن، وتكريم المتوفيات وذويهن مادياً ومعنوياً بما يليق بمهنة التعليم، وتساءلت عن جدوى قرار تخفيض أيام العمل للمعلمات في المدارس النائية ومدى انعكاس ذلك على جدوى العملية التعليمية.

من جانبها، طالبت عضوة بصرف بدل أماكن نائية للمعلمات المغتربات، وتساءلت عن دراسة سبق للوزارة أن أعلنت عنها بتوفير التأمين الصحي للمعلمين والمعلمات وبدل للسكن وعن ما تم بشأنها.

ودعا أحد الأعضاء الوزارة للإفصاح عن نتائج مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم وماحققه حتى الآن.

وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

كما ناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي 1434/ 1435هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.

وتقدمت اللجنة بثلاث توصيات طالبت في إحداها مجلس إدارة الهيئة بالعمل على دراسة إسناد مهمة تنظيم قطاع خدمات المياه لمهام الهيئة كمنظم لقطاعي الكهرباء والماء، كما طالبت اللجنة الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بسرعة الانتهاء من إعداد متطلبات الخطة طويلة المدى لمشروعات المياه المحلاة وتوليد الكهرباء وتحديد احتياجاتها من الوقود حتى عام 1462هـ، وبتقييم برامج معايير الأمن والسلامة لدى مقدمي الخدمة.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، أكد أحد الأعضاء ضرورة أن تعمل الهيئة على حث الشركات المنتجة للكهرباء والمياه على ترشيد استهلاك الوقود للإنتاج وتشغيل المحطات قبل مطالبة المستهلك بترشيد الطاقة والمياه.
ولفت إلى وجود هدر مالي في مصروفات الهيئة، مؤكداً على ضرورة أن تعمل الهيئة على الحد منه.
من جانبه، طالب أحد الأعضاء بتعويض المواطنين من قبل الشركة المعنية بعد تعديل الجهد الكهربائي، فيما انتقد أحد الأعضاء توصيات اللجنة متسائلاً عن جدوى سرد المعوقات والصعوبات التي تواجه الهيئة في عملها من دون معالجتها بتوصيات تقدم للمجلس.
ودعا آخر إلى إجراء دراسة شاملة لتقييم مشاريع القطاع الخاص في مجال المياه، وتعميم التجربة في حال ثبت نجاحها في محطة الشعيبة، فيما رأى آخر أن الهيئة تفتقر للنصوص النظامية التي تدعم صلاحياتها.
وقال أحد الأعضاء: "إن من أهداف الهيئة تشجيع المستثمرين في قطاعي المياه والكهرباء، ورعاية التنافس العادل بين مقدمي الخدمة وحماية المستهلكين إلا أنها لم تنعكس بشكل بارز في التقرير" .
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
وكان المجلس استهل جدول أعماله لهذه الجلسة بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن المشروع تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

لائحة "البيوت الاجتماعية" لدمج الأيتام في المجتمع خلال 90 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

عادل الثبيتي- الرياض
كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للرعاية الاجتماعية إبراهيم بن عبدالله المجلي، عن صدور لائحة البيوت الاجتماعية، التي ستكون نقلة نوعية في «بيئة اليتيم» ليندمج في المجتمع من خلال العيش في بيئة الأسر الطبيعية.
وأضاف أن أبرز أهداف هذه اللائحة التركيز على توفير البيئة الطبيعة للأيتام من خلال العيش مع الأسر، كما أنها وضعت مواد للرعاية الشاملة لليتيم، مشيرا إلى أنه تم توكيل وزير الشؤون الاجتماعية بإعداد القواعد التنفيذية لها خلال 90 يوما لإصدارها، والوزارة في طور الانتهاء من مسودة اللائحة لعرضها على الوزير.
وتمنى المجلي ألا يكون هناك توسع في دور الرعاية في المستقبل؛ لأن التجربة أثبت أن الرعاية الأسرية أفضل من الرعاية المؤسسية مهما قدمت له في الدور، ولكن الرعاية الأسرية من خلال برنامج كفالة أثبت نجاحا كبيرا في اندماج اليتم في المجتمع من خلال الأسر الطبيعية، كاشفا عن أن هناك قوائم انتظار على برنامج الرعاية الأسرية.
جاء ذلك في فعاليات الاحتفال باليوم العربي لليتيم بحضور مدير عام فرع الوزارة بمنطقة الرياض إبراهيم بن عبدالله المنيع ومدير الإدارة العامة لرعاية الأيتام فهد بن عبدالله الراجح.
وأشاد المجلي ببرامج التوظيف كبرنامج وظفني، مشيدا بالتعاون من قبل الجهات الحكومية والخاصة عندما يتم التواصل معهم، مما جعل بين الوزارة، وتلك الجهات حلقة تكاملية لتوظيف هؤلاء الأيتام.
ومن جانبه قال مدير دار التربية الاجتماعية للبنين بالرياض حمد الثاقب: أن اليوم العربي لليتيم هو يوم تاريخي وخالد في ذاكرة الأيتام.

وقد تخلل الحفل عرضا لإبراز بعض مواهب أبناء دار التربية الاجتماعية للبنين بالرياض في مجالات الشعر والإلقاء، كما شاهد الحضور أوبريتا من أداء مجموعة من الأيتام.

بطاقات بـ"البصمة" لمستفيدي الضمان وقبول فوري للحالات الجديدة

إيداع مكرمة الراتبين وفقًا لـ"السلم الجديد"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

قررت وزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق الملف الإلكتروني المدعوم بـ«البصمة»، من خلال إصدار بطاقات تقنية لكل مستفيدي الضمان الاجتماعي تحفظ بياناتهم مع البصمة. وقال مصدر مسؤول لـ«المدينة»: إنه سيتم أيضا تطوير البحث الآلي الشهري وتحويله إلى القبول الفوري، حيث سيتم إشعار المتقدم أو المتقدمة فورا بالقبول من عدمه من خلال البحث الآلي المتطور.

يأتي ذلك في إطار حرص وزارة الشؤون الاجتماعية على الارتقاء بالأداء والتحول التام إلى التقنية الحديثة ومنع أي محاولات للحصول على مساعدات الضمان لغير المستحقين. إلى ذلك أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية الراتبين التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله ورعاه- وقد تم الإيداع، وفقا للسلم الجديد الذي اعتمد مؤخرا، فيما سيتم إيداع المستحقات الشهرية في موعدها المعتاد، وفقا للسلم الجديد.

وقالت وزارة الشؤون الاجتماعية: إنه نظرًا لأن جل ما يصرفه الضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة، فإن وكالة الضمان الاجتماعي تقوم شهريًا وبشكل مستمر بدارسة بيانات المستفيدات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي وتحليلها بواسطة البحث الآلي والتعاملات الإلكترونية، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الحالات المسجلة لم تدرج ضمن المستفيدين والمستفيدات، وذلك إما بسبب وفاة المستفيد أو الزواج، أو زيادة الدخل، أو زيادة عدد العمالة التي على كفالة المستفيد، أو عدم ثبوت الطلاق، كما أن الشروط لم تنطبق على معظم الحالات الجديدة، حيث لم يتم تسجيلها. وأضافت أن وكالة الضمان مستمرة في تسجيل حالات ضمانية جديدة من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي والمتمثلة في (الأيتام، والعجز الكلي، والأرامل، والعجز المؤقت، ومفقودي العائل)، وذلك في جميع مناطق المملكة من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في المملكة وعددها (99) مكتبًا و(14) وحدة خدمات ضمانية، أو عن طريق موقع وكالة الضمان الاجتماعي.

التعليم: فترتان للتقاعد سنويا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150211/Con20150211752432.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)
تسعى وزارة التعليم، لتقليص فترات طلب التقاعد النظامي والمبكر لمنسوبيها من شاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية إلى فترتين فقط، وذلك بعد أن أتاحت الوزارة طلب التقاعد هذا العام على 4 فترات «منتصف الفصل الدراسي الثاني، منتصف العام الهجري، بنهاية العام الدراسي، وبدايته».
ويأتي توجه الوزارة بعد تزايد طلبات التقاعد النظامية والمبكرة، ما أدى لكثرة التسرب، ومراجعتها بين حين وآخر، ما تسبب في تأخر إعلان حركة النقل الخارجية للمعلمين والمعلمات هذا العام، والمقرر لها الشهر الجاري.
وعلمت «عكاظ» من مصادرها، أن طلب تقليص فترات التقاعد إلى فترتين فقط هي منتصف العام ونهايته، ستكون أهم أوراق لقاء شؤون المعلمين المقبل ورفع توصيات بذلك، مشيرة إلى أن كثرة فترات طلب التقاعد أصبح أمرا مربكا بين المعلمين والمعلمات، وتسبب في صعوبة سد العجز، خاصة في منتصف الفصل الدراسي الثاني، حيث لا تعيينات ولا حركة نقل، وجميع إدارات التربية والتعليم رفعت احتياجاتها بناء على ما مسجل لديها، دون حساب طلب تقاعد، وخاصة المبكر منها، والذي بدأ يتزايد من عام لآخر، وتوقعت المصادر أن تعلن حركة النقل الشهر المقبل، بعد انتهاء كافة المراجعات الخاصة بطلبات النقل للمعلمين والمعلمات الراغبين في الحركة بكافة إدارات التعليم.

نزاهة للصحة: احجبوا بدلات الإداريين

طالبت باستعادة المبالغ المصروفة دون وجه حق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=214463&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي
رفضت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد استمرار وزارة الصحة في صرف بدلات لموظفيها الصحيين القائمين بأعمال إدارية، مطالبة إياها بحجب البدلات عنهم واستعادة ما تم صرفه من أموال دون وجه حق.
وعلمت "الوطن" أن نائب رئيس نزاهة لمكافحة الفساد أسامة الربيعة طلب من نائب وزير الصحة منصور الحواسي حصر أسماء الموظفين الإداريين الذين تقاضوا بدلات يفترض أن توجه إلى الممارسين الصحيين الفعليين، داعية إياها إلى توضيح خطط آلية عملها في ذلك حفاظا على الوظائف الصحية وتفريغ شاغليها لمهمات وظائفهم.
ويبدو أنها ليست المرة الأولى التي تتقصى فيها هيئة مكافحة الفساد حيال هذا الموضوع، إذ تشير وثائق حصلت عليها "الوطن" إلى أن نزاهة لم تكن مقتنعة برد وزارة الصحة عليها في المرة الأولى التي خاطبتها فيها حول الموضوع، لأنه

لم يتضمن الإجراءات التي تمت في هذا الشأن، فيما حملت الوزارة مديرياتها المسؤولية المباشرة عن عدم حصر الموظفين الصحيين والقائمين بأعمال إدارية منهم.
طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" من وزارة الصحة سحب البدلات من الموظفين الصحيين القائمين بأعمال إدارية، مع حصر أسمائهم وتوضيح خطط آلية عملها في ذلك.
ووجهت الهيئة خطابها للوزارة بناء على ما رصدته من قيام موظفين صحيين بأعمال إدارية لا تتناسب مع وظائفهم، ويتقاضون مقابل ذلك بدلات تشترط أن يكونوا ممارسين للعمل الصحي والإشراف على المرضى، فيما حملت وزارة الصحة المديريات المسؤولية المباشرة في عدم حصر الموظفين الصحيين والقائمين بأعمال إدارية.
وطالبت نزاهة في استفسارها من وزارة الصحة عن استمرار صرف البدلات للموظفين العاملين بأعمال إدارية وعدم إيقافه، بإفادتها بما اتخذته من إجراءات للحد من تكليف المشمولين بلائحة الوظائف الصحية بأعمال إدارية في قطاعات الوزارة وذلك للمحافظة على الوظائف الصحية وتفريغ شاغليها لمهام وظائفهم، مع إيقاف صرف البدلات المقررة للموظفين الذين لا يمارسون مهام وظائفهم الفعلية، واستعادة ما تم صرفه بدون وجه حق.
بدورها، وجهت خطابا عاجلا للمديريات تحملهم فيه مسؤولية مخالفة التوجيه بحصر الموظفين العاملين بأعمال إدارية.
وتضمن الخطاب - اطلعت "الوطن" عليه - مطالبتها المديريات بإكمال اللازم وفق خطاب الهيئة حسب الصلاحيات المخولة مع تزويد الوزارة بأسماء الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف الصحية المكلفين بالأقسام الإدارية التي لا تتطلب طبيعة عملها خبرات فنية متخصصة حسب الجداول المرفقة وأن يكون ذلك بصفة عاجلة، حيث تم تزويد إدارة المتابعة بنسخة لمتابعة تنفيذ القرار. وأكدت الوزارة في خطابها أن كل جهة ستكون مسؤولة مباشرة عن مخالفة ذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حصر العاملين الصحيين المتوفين بسبب الفيروس لصرف500 ألف ريال لذويهم

"الصحة": 41 ٪ نسبة الوفيات من الحالات المصابة بـ "كورونا" منذ ظهوره وميزانية مفتوحة لاحتوائه

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/11/article_930127.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
قال لـ"الاقتصادية" الدكتور عبدالعزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة، رئيس مركز القيادة والتحكم، إن نسبة الوفيات من الحالات المصابة بفيروس كورونا بلغت 41 في المائة من اكتشاف المرض في السعودية، مشيرا إلى أن ميزانية مكافحة المرض مفتوحة لوزارة الصحة، ولا يوجد أي نقص للأدوية العلاجية.
وأوضح أن قرار مجلس الوزراء بمنح 500 ألف ريال لذوي العاملين في المجال الصحي، المتوفين نتيجة إصابتهم بعدوى فيروس كورونا من مستشفياتهم يشمل السعوديين والأجانب، وسيتم حصرهم لصرفها لهم خلال الفترة المقبلة.
وذكر الدكتور ابن سعيد أن الوزارة تعمل على احتواء المرض، ومن الصعوبة القضاء على المرض سريعا، ولا يوجد أي علاج يقضي على المرض حتى الآن، داعيا العاملين في المنشآت الصحية الالتزام بالتعليمات وتطبيق الإجراءات الوقائية والعمل بأساسيات مكافحة العدوى، والتقيد بمسارات الفرز للحالات التنفسية في أقسام الطوارئ، واستخدام أدوات الحماية الشخصية حسب الإرشادات المبلغة لهم من مركز القيادة والتحكم في وزارة الصحة. وقال وكيل وزارة الصحة للصحة العامة: إن الوزارة تسعى لإنشاء مركز مرجعي للقيادة والتحكم في كل منطقة يضم خبراء وأطباء متخصصين للتعامل مع المرض، كما أنها حريصة على السيطرة على هذا الفيروس.

يأتي ذلك في الوقت الذي أشارت وزارة الصحة خلال مؤتمرها الصحافي أمس، إلى توقع تزايد الإصابات بفيروس "كورونا" في السعودية، وذلك لتغيرات الأجواء وتقلبها.
"الاقتصادية"8\2\2015 م
وقال ابن سعيد: "إنه في ظل تغير الأجواء خلال الفترة المقبلة، نتوقع زيادة عدد حالات الإصابة بالأمراض التنفسية بما في ذلك الإصابة بفيروس كورونا، وستواصل الوزارة بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والسيطرة الأمريكية CDC والجهات الأخرى المعنية، تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية كافة للتعامل مع الفيروس من خلال مركز القيادة والتحكم التابع لوزارة الصحة للحفاظ على صحة وسلامة أفراد المجتمع كافة". وأضاف: "وزارة الصحة مستمرة في سياستها الشفافة وماضية في الترصد الوبائي لإطلاع الجميع على مستجدات الوضع فيما يخص فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ولذلك فهي تود الإحاطة علما أنها لا تزال تسجل حالات متفرقة مصابة بالفيروس في بعض مناطق السعودية منذ بداية شهر شباط (فبراير) الحالي".
ودعا ابن سعيد المواطنين والمقيمين إلى اتباع الإرشادات الصحية التي حددتها الوزارة للوقاية من الفيروس، منوها بأنه يجب على الجميع خاصة من لديهم أمراض مزمنة تجنب مخالطة الإبل أو تناول الألبان غير المغلية أو المبسترة مع أهمية الحفاظ على العادات الصحية الجيدة بشكل عام. من جانبه، قال الدكتور عبدالله العسيري وكيل الوزارة المساعد للصحة الوقائية: "إن الوزارة ومن خلال ما تملكه من خبرات، استطاعت إحكام السيطرة على الفيروس خلال موسم الحج، حيث شددت على ضرورة عدم دخول الإبل إلى مناطق الحج وعدم استخدامها في الهدي، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات مشددة داخل المنشآت الصحية العاملة في الحج". وأضاف العسيري: "شكلت الوزارة فرقا متخصصة لتقييم إجراءات مكافحة العدوى بالمستشفيات، وتدريب الممارسين الصحيين على آليات ومعايير فرز الحالات، وذلك لضمان عدم انتشار المرض داخل هذه المنشآت".
وأشار العسيري إلى صدور موافقة المقام السامي على اعتبار منتسبي القطاع الصحي من السعوديين وغير السعوديين الذين يفقدون أرواحهم بسبب إصابتهم بمرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "فيروس كورونا" شهداء واجب، وصرف منحة مقدارها 500 ألف ريال لذوي المتوفى بسبب "فيروس كورونا" العامل في القطاع الصحي الحكومي أو الخاص.
ويقضي قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة في وزارة الصحة تضم في عضويتها ممثلين من وزارات الصحة والمالية، والخدمة المدنية تكون مهمتها وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار مدنيا أم عسكريا، وذلك ابتداء من تسجيل أول إصابة بالفيروس بتاريخ 5-7-1434هـ

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المجتمع السعودي .. التعليم والعمل والتنمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/11/article_930113.html

عبدالحميد العمري

خاض المجتمع السعودي طوال ما يقارب خمسة عقود ماضية، تحولات تنموية هائلة، وانتقل من مجتمع كان يغلب عليه انخفاض مستوى التعليم والاستقرار الحضري وعديد من المؤشرات التنموية الأخرى، إلى مجتمع مختلف تماما عن ذلك المجتمع السابق العهد!
اليوم وحتى نهاية 2014، أصبح حملة الشهادات الجامعية فأعلى يشكلون نحو 17.2 في المائة من إجمالي السكان من سن 15 فأكثر، مقابل نسبة لم تكن تتجاوز 3.8 في المائة بنهاية 1992، كما انخفضت نسبة الأمية والقادرين على القراءة والكتابة فقط من 47.1 في المائة في عام 1992 إلى ما دون 11.3 في المائة بنهاية 2014، وفي ضوء تلك الوتيرة من التحولات المجتمعية التي يخوضها مجتمعنا؛ يقدر أن ترتفع نسبة حملة الشهادة الجامعية إلى 27.8 في المائة بحلول عام 2024، وأن تنخفض نسبة الأمية والقادرين على القراءة والكتابة فقط لما دون 2.3 في المائة.

تمثل تلك التحولات الحضارية المهمة ثقلا مهما جدا في صلب بناء وتصميم أي سياسات وبرامج للتنمية المستدامة، ومنها يفترض أن تنطلق أية سياسات يراد لها أن تحكم وتنظم المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، مستهدفة استثمار تلك الطاقات البشرية، وعلى وجه الخصوص الشرائح الشابة منها، وفي الوقت ذاته للتعامل مع التحديات المتوقع نشوؤها عبر الحقب الزمنية الراهنة والمستقبلية. قد يكون هذا حديثا فضفاضا بصيغته تلك، إلا أنه بالنظر إلى حقائق الفرص والتحديات القائمة والمحتملة مستقبلا، مع تحديدها وتفنيدها كما سبق أن تطرق إليه الكاتب في أغلب المقالات السابقة، سيصبح الحديث عن كل ما تقدم أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة للقارئ الكريم.

إن ارتفاع مستوى التعليم بين شرائح المجتمع، يتطلب في أحد أهم جوانبه أن يتم إيجاد فرص عمل أكثر وأعلى على مستوى التأهيل والدخل، فحينما تكتشف أن نسبة العاطلين من حملة الشهادات الجامعية فأعلى يشكلون في الوقت الراهن نحو 51.0 في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل، الذين كانوا لا يتجاوزون نصف هذه النسبة قبل نحو عشرة أعوام، فهذا يعني أن فرص العمل التي يتم إيجادها في بيئة سوق العمل المحلية أدنى بكثير من المأمول! حتى وإن حدث نمو مطرد في تلك الفرص خلال الفترة الأخيرة، وستعد معضلة تنموية بالغة التعقيد أن تشهد الأعوام المقبلة ارتفاعا في هذه النسبة للعاطلين بين حملة الشهادات الجامعية فأعلى، وهو ما نلمسه اليوم وفقا لما تحتويه أرحام الجامعات المحلية مضافا إليه أعداد المبتعثين في الوقت الراهن، الذين تتجاوز أعدادهم سقف الـ 1.5 مليون طالب وطالبة!

إنه رقم كبير جدا يشكل نحو 50 في المائة من حجم العمالة الوطنية في سوق العمل اليوم، ومؤداه أن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع هذا الرقم من طلبة وطالبات التعليم الجامعي ستتراكم أفواجهم على أبواب سوق العمل في منظور الثلاثة إلى الخمسة أعوام المقبلة، دع عنك حملة الشهادة الثانوية ودبلوم ما دون الجامعة، الذين يعادلون تقريبا هذا العدد، بمعنى أن الاقتصاد الوطني مقبل على تحدٍّ جسيم جدا يتطلب منه أن يوجد ما لا يقل عن 3.0 ملايين فرصة عمل جديدة في منظور الخمسة إلى السبعة أعوام المقبلة! وما يزيد من تعقيد هذا التحدي؛ أن سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة لن تفي بأكثر من 10 في المائة من تلك الوظائف المطلوب إيجادها، ذلك أن أكثر من 92 في المائة من الوظائف الراهنة في سوق العمل المحلية التي تشغلها العمالة الوافدة، لا تتجاوز مؤهلات شاغليها أعلى من الشهادة المتوسطة فما دون!

الخطوة الأولى لاجتياز هذا التحدي التنموي وما يليه من تحديات جسيمة، يبدأ من سوق العمل، وضرورة أن تتوافر الوظائف الإنتاجية اللازمة لخدمة الاقتصاد، وأن تمتاز بمستويات دخل جاذبة وجيدة وكافية، وما ذاك إلا للمساعدة في تجاوز بقية التحديات التنموية التالية من تحسين للدخل، واستعداد أمثل لتأسيس الأسرة والاستقرار، والحصول على المسكن المناسب، والمساهمة عموما في عجلة التنمية المحلية بدرجة تخدم الوطن واقتصاده الحيوي. لهذا أركز هنا وفي كثير من المقالات حول هذا المدخل الرئيس لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وهو دون أدنى شك ما يهتم به كثير من المهتمين والمختصين في الشأن الاقتصادي والتنموي المحلي.

ولا يقف التحدي التنموي هنا عند هذا الحد؛ إذ إنه يأتي مضافا إلى ما هو قائم في الوقت الراهن من رصيد متراكم على هذا المستوى، ممثلا في رصيد العاطلين عن العمل منذ الأعوام الأخيرة، الذين تجاوزت أعدادهم حتى نهاية العام الماضي سقف 750 ألف عاطل وعاطلة، يشكل حملة الشهادات الجامعية فأكثر منهم نحو 51.0 في المائة من الإجمالي، وهذا الرقم هو الأدنى بين عديد من الأرقام التقديرية سواء الصادر عن صندوق الموارد البشرية أو وزارة الخدمة المدنية، ورغم كل ذلك فرصيد من العاطلين بهذا الحجم، وأمام ما نراه محتملا من التحديات المماثلة له في منظور الأعوام الخمسة المقبلة، لا شك أنه سيزيد من حجم التحديات التنموية، وأنه يتطلب جهودا مضاعفة بكثير من قبل الأجهزة الحكومية ومن يشاركها من كيانات القطاع الخاص، لأجل التغلب على تلك الاحتمالات القريبة الزمن.

سبق أن تم طرح عديد من الحلول اللازمة لأجل اجتياز تلك التحديات الجسيمة المقبلة، وقياسا على أهمية هذا الملف التنموي الثقيل الوزن، فإنه من الضرورة بمكان إعادة طرحها مرة أخرى، وترتفع أهمية إعادتها أن المتحقق على أرض الواقع حتى الوقت الراهن، تشير مؤشراته إلى أنه أتى دون المأمول رغم كل ما تحقق منه طوال الأعوام الخمسة الأخيرة، فإلى الملتقى قريبا استكمالا لتناول هذا الملف المتجدد الأهمية والضرورة على حد سواء. والله ولي التوفيق.

حقوق مقتولة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046537

فوزية الفواز

في ظل التطور العلمي والثقافي والانفتاح العقلي السريع في كل المجالات للافضل وللتغيير وللتوازن وللرقي وللعدالة بكل شيء، تبقى قضية واحدة يتوقف عاجزا عنها لتستمر بكهفها المظلم لتصارع جميع مناخاته المؤلمة ليس نسيانا ولكنْ تناسيا، إنها مأساة المرأة ببلد أكرمها الله بتعاليم واضحة كضياء الشمس، ولكن نعض شفاهنا بقوة القهر عندما نرى الظلم دوما فاتحا ذراعيه لتلك المسكينة وكأنه يقول لا مكان لك هنا.

نعم نقولها بكل صراحة ووضوح، فالذكور في حياتنا طغوا وتجبروا و لا يزالون وسيبقون كذلك. يا اصحاب الميزان العادل

حقوقنا غض النظر عنها. كرامتنا لا قيمة لها من البعض. ثمة عقول متسلطة أفقدت الأنثى معنى السعادة وا لاستقرار، فغصت المنازل بالمطلقات وفقدت كثير من البيوت فتياتها بهروب او انتحار ترى لماذا؟!. يا من تجمعون ا لاحصائيات والارقام بأوراقكم الباهتة.. النساء تصرخ مستغيثة من زوج ظالم.. من اب ظالم.. من اخ متسلط وابن عاق، فمن يحميهن ويقف بجانبهن.

استضعفن كثيرا لويت ايديهن بمساومات ليبقين مذلولات امامهم بانكسار.

لقد كان الزواج سابقا فرحة تفاؤل، تتزوج الفتاة بكل أمان وثقة أبوية، وهي لم تتجاوز الخامسة عشرة من رجل يعلم جيدا ماذا يريد.. لم يأخذها من بين اهلها ا لا لحاجته لرفيقة تشاركه تلك الحياة بكل ظروفها بحب، يشعر بقدرها ويتفانى لاسعادها لتنشر في بيتها عطر الابتسامة والرضا.

فهل نعتبر كل ذلك من الماضي الذي لا يعود.. الذي كان فيه الرجل يعد رجلا بدينه بأخلاقه بكرامته بتربيته.

بتلك الشهامة التي نزعت من الكثير، فأصبحت الآن شريكته كالمصباح الذي يتحكم في أنوارها بمزاجيته كيف يشاء.. تجدها مضاءة بكلمة لطيفة.. يعتم انوارها عندما يريد.

سياسة معظم الازواج الذين أعطوا لأنفسهم الحق باتباعها؛ لنؤمن بواقع فرض حكمة مصرحة بان من أمن العقوبة اساء الادب وبقوة.

إدارة ملف حقوق الإنسان إعلامياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020703

د. مطلق بن سعود المطيري

ثارت بعض القضايا خارجياً على المملكة وأغلبها متعلقة بحقوق الإنسان من جهات لا تعرف الوقوف أمام المحاذير الدينية أو الثقافية، وتعزى كل محظور لدينا بالجانب السياسي: المطالبة بإغلاق المحلات عند الصلاة تراه تلك الجهات بأنه منع سياسي، وتجريم التعدي على الدين تصفه بأنه انتهاك صريح لحرية الفرد بالاعتقاد، اختلفت المرجعيات وقدسيتها وأصابنا جور هذا الاختلاف بدون أن ننعم بحرية الاختلاف واحترامه.

أصبحت الانتخابات في بعض الأمم البعيدة والقريبة ديناً بل أكثر قدسية من الدين، لذا جاز لتلك الأمم تكفير من لا يطبقها، والاحتكام إليها هو الخط الفاصل بين الجنة والنار، وذلك يعود لحسابات عقل الإنسان الذي ألّه ذاته فهو وحده الملك العادل، إن ظلم فتلك تجربة لا نعرف بطلانها إلا عندما تحترق شعوب وبلدان بنار العقل مثل مانشاهده من فوضى ودمار في العالم العربي في سبيل الجهاد نحو صناديق الاقتراع والاختيار، فالديمقراطية العربية من أخفق فيها قتل ومن نجح ظلم، حق اختيار عدمي، إما نظلم أو نموت فالاختيار فقط بين الظلم والموت، مسار الهلاك هذا هو ما يحاكمنا عليه العالم إنسانياً بسبب عدم تطبيقه.

وسواء كان هذا المختلف سعودياً أو أجنبياً، لا فرق في قيمة الاختلاف بين هوية وهوية، فلم تعد الجنسية تعبيراً عن انتماء بل مصلحة يتم المساومة عليها، وغير ذلك تكون تقليداً عفى عليه الزمن في الثقافة العولمية اليوم، فانكار الانتماء الديني أو الوطني بطولة تستحدق الجوائز الدولية، فالشاطر هو من يرمي حجراً على معتقده، تزايد أعداد الشطار لدينا بفضل دفع المنظمات الدولية الإنسانية لهم كي يعبروا عن مخالفتهم لقيمهم بكل وقاحة وسقوط، نجحوا في ذلك ربما، فقد عرفوا أن يبيعوا سقوطهم في أسواق العالم التي تنتظر مثل هذه البضائع بكل حماسة وامتنان، مازلنا في الحديث عن المختلف معنا ولم نذكر هل أزعجنا هذا الاختلاف أم رضينا به، الحقيقة الشيء المزعج ليست الجهود التي تعمل ضدنا، بل ضعفنا في التعبير عن اختلافنا مع بعض البشر والدول، وتقاعسنا بجعل اختلافنا معهم قيمة تعارض اختلافهم باحترام وتفرض عليهم احترامهم لاختلافنا معهم، ان يتعدى عليك غير ويضرب قيمك الإنسانية بعلة ووجع فهذا عمله الذي تقتضيه طبيعة فهمه للاختلاف، والذي بنى له حيزاً في خريطة العالم وأوجد له تربية إنسانية ولساناً فصيحاً يجعل الاعتراض على قيم البشر نشيداً وطنياً لكل شعوب الأرض، باسم الحرية والدفاع عن حقوق الإنسان يبرر الشذوذ باسم الحرية ويهدم الأخلاق باسم الدفاع عن حرية الاختيار، نقول هذا عمله، ويبقى السؤال عن دورنا في إيجاد نموذج إعلامي ينظر له أهل الأرض بأنه تعبير صادق عن الاختلاف في الشكل والمضمون، وإن لم ننجح في ذلك فالعيب في الجهد وليس في القيم الدينية أو الوطنية.، التي هي حكايتنا مع التاريخ وحكاية التاريخ معنا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150211/cr1.htm

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4046481